الاقتصادية الصباح
العدد 1834 - السنة السابعة
الاحد 13 جمادى الآخرة 1435 - الموافق 13 ابريل 2014
Sunday 13 April 2014 - No.1834 - 7th Year

النفط الكويتي يستقر عند مستوى 102.41 دولار

قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 35 سنتا ليستقر عند مستوى 102.41 دولار للبرميل في تداولات أمس مقارنة بـ102.76 دولار للبرميل في تداولات يوم أمس الأول. وتأثرت اسواق النفط العالمية يوم أمس بتخفيض وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب العالمي على النفط في 2014 مع توقع وصول المزيد من الامدادات الليبية الى الاسواق الاسبوع القادم وهو ما دفع اسعار خام القياس الدولي مزيج برنت للتراجع. وفي بورصة لندن تراجعت عقود برنت 13 سنتا بنسبة 0.12 في المئة لتسجل عند التسوية 107.33 دولار للبرميل في حين انها انهت الاسبوع مرتفعة 0.5 في المئة. اما في بورصة نيويورك التجارية «نايمكس» فارتفعت أسعار العقود الآجلة للنفط الامريكي يوم أمس مقتربة من أعلى مستوياتها في ستة اسابيع مدعومة بزيادة في الطلب على البنزين وتقرير ايجابي لثقة المستهلكين لكن المكاسب قيدتها مبيعات جني الارباح وتوقعات بتراجع الطلب على الخام.

تستضيف ملتقى «حول تطبيقات حاضنات الأعمال في الدول المتقدمة والنامية» 15 الجاري

الرباح: دعم «الغرفة» للعمل الحر جعلها تولي اهتماماً خاصاً ومتزايداً بتدريب وتأهيل الشباب

غرفة التجارة

قال مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت رباح عبدالرحمن الرباح بان الغرفة ستستضيف في الثلاثاء 15 ابريل الجاري ملتقى حول تطبيقات حاضنات الأعمال في الدول المتقدمة والنامية لدعم الاقتصاد القائم على المعرفة، باعتبارها اداة مستحدثة لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وسيحاضر في الملتقى الدكتورة هنادي المباركي الأستاذة بجامعة الكويت، حيث ستقوم بشرح نتائج إصدارها الجديد بهذا الخصوص والتطبيقات العملية لدولة الكويت والدول الأخرى التي اولت اهتماما كبيرا بالحاضنات باعتبارها احد ادوات العصر الحديث للاقتصاد القائم على المعرفة، وكذلك احد ادوات تنويع مصادر الدخل، الأمر الذي يحتم مواكبة العالم وتطبيقاته الاقتصادية الجديدة التي تهدف إلى دعم المبادرين وطموحات الدولة لتحويل الكويت إلى مركز مالي عالمي، كما سيقوم السيد عامر التميمي المستشار بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي خلال هذا الملتقى بشرح تجربة المؤسسة في دعم المبدعين والمبادرين في دولة الكويت، وسيتم توزيع نسخة من إصدار الدكتورة هنادي المباركي على المشاركين.

وأشار الرباح إلى أن حاضنات الأعمال تعتبر بمثابة منظومة عمل متكاملة توفر كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحتوي على شبكة متكاملة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال وتدار من خلال إدارة متخصصة توفر الدعم اللازم لزيادة فرص النجاح لهذه المشروعات، خاصة وأن المشروعات الصغيرة التي تعمل خارج نطاق مثل هذه الحاضنات كثيراً ما تتعثر إلى نسب تصل إلى 80 في المئة وتختفي من الأسواق بسبب قلة الخبرة وضعف الإدارة.

وأكد إن دعم وتشجيع غرفة تجارة وصناعة الكويت للعمل الحر جعلها تولي اهتماماً خاصا ومتزايدا بتدريب وتاهيل الشباب الكويتي لمزاولة العمل الحر والعمل في القطاع الخاص، فعلى مدى العقود الماضية، قامت الغرفة – سواء بمفردها أو بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة كمنظمة العمل الدولية– بتنظيم دورات وبرامج تدريبية لتاهيل الشباب للعمل الحر، كما انشات مركزا خاصا لهذا الغرض، هو مركز عبدالعزيز الصقر للتنمية والتطوير، الذي يساهم بشكل فاعل ومؤثر في تدريب الشباب الكويتي وتاهيلهم لخوض غمار المبادرة، وبدء مشروعات خاصة ترتقي باهتماماتهم وتحرر إرادتهم، بتحويلهم من حالة التبعية الاقتصادية للعائل أو صاحب العمل أو الحكومة، إلى وضع اصحاب العمل المالكين لمنشات يعملون بها لحسابهم، ومن ثم ينعمون بالاستقلال المادي والإداري عن الغير، من هنا جاء ترحيب الغرفة باستضافة هذا الملتقى عن حاضنات الأعمال، والدعوة مفتوحة لكافة المهتمين والمعنيين للمشاركة فيه.

البلاديوم يقفز فوق 800 دولار للمرة الأولى في 3 أعوام

معدن البلاديوم

قفزت أسعار البلاديوم يوم أمس الجمعة، مخترقة حاجز 800 دولار للاوقية «الأونصة» للمرة الأولى في 3 أعوام تقريبا مدعومة بموجة مشتريات قوية مع مراهنة المستثمرين على نقص في الإمدادات من روسيا أكبر مصدر للمعدن، وطلب قوي من صناعة السيارات.

واستقر الذهب حول أعلى مستوى له في أسبوعين ونصف منهيا الأسبوع على أكبر مكاسب في شهر مع تراجع شهية المستثمرين للمخاطرة وتزايد الآمال بأن يحجم البنك المركزي الأمريكي عن رفع اسعار الفائدة حتى أوائل العام القادم على اقرب تقدير.

وارتفع البلاتين مدعوما بمخاوف من نقص في الإمدادات بسبب إضرابات في جنوب إفريقيا أكبر منتج للمعدن النفيس في العالم.

وقفز سعر البلاديوم للبيع الفوري 2.4 في المئة الى أعلى من 810 دولارات للاوقية وهو أعلى مستوى له منذ اغسطس 2011 قبل أن يتراجع قليلا الى 802 دولار في أواخر التعاملات في السوق الأمريكي.

واستقر سعر الذهب قرب 1318 دولارا للاوقية منهيا الأسبوع على زيادة قدرها 1.2 في المئة في ثاني اسبوع على التوالي من المكاسب.

وتراجعت العقود الامريكية للذهب تسليم يونيو 0.1 في المئة لتسجل عند التسوية 1319 دولارا للاوقية.

وسجل الذهب يوم الخميس أعلى سعر منذ 24 مارس عند 1324.40 دولارا للاوقية بعدما اظهر محضر اجتماع البنك المركزي في مارس أن المسؤولين لا يتعجلون رفع اسعار الفائدة بعد إنهاء برنامج شراء السندات وهو ما كانت تخشاه الأسواق.

وانخفض سعر الفضة للبيع الفوري 0.2 في المئة الى 19.94 دولار للاوقية بينما صعد البلاتين 0.1 في المئة الى 1452.00 دولارا للاوقية.

انعكس بشكل إيجابي على المؤشرين «الوزني» و«كويت15»

«بيان»: استمرار القوى الشرائية للبورصة وسط التركيز على الأسهم القيادية والتشغيلية

■ حالة عامة من الهدوء والترقب تسيطر على المتداولين في السوق حالياً لانتظارهم نتائج الشركات المدرجة

قال تقرير شركة بيان للاستثمار انهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع الماضي محققا مكاسب متفاوتة لمؤشراته الثلاثة، وذلك بدعم من استمرار القوى الشرائية التي يشهدها السوق هذه الفترة، والتي تتركز بشكل أساسي على الأسهم القيادية والتشغيلية المدرجة، مما انعكس بشكل إيجابي على المؤشرين الوزني وكويت بشكل خاص15، واللذان كانا الأكثر تحقيقا للارتفاع خلال الأسبوع الماضي مقارنة مع المؤشر السعري الذي تأثر بعمليات جني الأرباح التي شهدتها بعض الجلسات اليومية من الأسبوع، مما خفف من مكاسبه الأسبوعية بشكل بارز.

وأضاف علي صعيد آخر اجتمعت اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة خلال الأسبوع الماضي وأقرت 18 مادة من قانون الـB.O.T الجديد؛ وأوضح رئيس اللجنة انه سيستكمل باقي مواد المشروع لإقراره بشكل نهائي في اجتماع لاحق، مشيرا إلى أن الأهم هو أن يرتكز القانون على الشفافية والوضوح وتكافؤ فرص المنافسة للمستثمرين وفقا للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، بما يعود على الدولة بالمنفعة العامة لتحريك عجلة الاقتصاد من خلال تنفيذ المشاريع التنموية والحيوية بمختلف انواعها وطبيعتها الاستثمارية، وأضاف أن أبرز المواد التي اقرتها اللجنة تتعلق بعدم تجديد عقود المشاريع القائمة بعد انتهاء مدة التعاقد وفق القانون الحالي رقم 7 لسنة 2008، وأيلولتها للدولة وعدم تجديدها إلا من خلال طرحها للمنافسة من جديد.

وأشار مما لا شك فيه أن نظام الـB.O.T يعد احد اهم الأنظمة الاقتصادية المتبعة في الكثير من دول العالم والذي يهدف إلى تحفيز وتطوير الاقتصاد ودفع عجلة التنمية إلى الدوران، إلا أن الاقتصاد الكويتي للأسف لم يستفد من هذا النظام بشكل فعال حتى الآن على الرغم من إصدار قانون رقم 7 لعام 2008 الخاص بهذا الشأن، والذي أعاق عملية التنمية في البلاد بدلا من تحسينها، إذ تضمن الكثير من السلبيات التي أدت إلى تردي الاقتصاد الوطني لافتقاره إلى مقومات جذب القطاع الخاص للقيام بمشروعات تنموية في إطار هذا النظام، مما أوجب إدخال تعديلات عديدة على القانون بهدف تشجيع المستثمرين، وذلك بعد مطالبات عديدة من قبل الكثير من الجهات الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ضرورة أن تتضمن التعديلات المقترحة على القانون بعض المحفزات التي تساهم في جذب المستثمرين، لاسيما فيما يخص المدة الزمنية للانتفاع بالمشروع، حيث أن المستثمر القائم على المشروع لم يستطيع أن يستفيد من مشروعه بشكل كافي، حيث أن المدة الزمنية الذي أعطيت له لم تتجاوز الـ 20 سنة والتي تعتبر قصيرة بالنسبة لحجم المبالغ المستثمرة بالمشروع وقصيرة نسبيا مع أنظمة الـ BOT المتواجدة بالدول الأخرى بالعالم والتي تمتد فيها فترة الانتفاع مابين 50 إلى 99 عاما في كثير من هذه الدول، وبالتالي وجب على المشرعين الحاليين أن يعطوا الفرصة الكافية للمستثمر الجيد حق التجديد لمشروعه الحالي بحدود 15 سنة اخرى وحتى لو كان ذلك بتكلفة إضافية، حيث أن التجديد موجود في القانون الحالي مادة رقم «7» وبذلك أصبح حقا مكتسبا للمستثمرين الحاليين ولا يجوز إلغاؤه بأثر رجعي. ومن بعد ذلك تنتهي المدة ويبدأ عرض المشروع من جديد للمستثمرين بشكل عام آخذين بعين الاعتبار حق المستثمر الحالي بميزة لا تقل عن 15 في المئة وذلك نتيجة العمل الجاد والدؤوب الذي قام به منذ تأسيس المشروع، حيث لا يعقل أن يأتي مستثمر جديد بالكامل ويستفيد من كل الإنجازات التي تمت من قبله بدون أن يعطي المستثمر الحالي والذي عمل طول هذة المدة ميزة كافية، فصاحب الفكرة يجب أن يمتلك الحق فيها كاملة أو على الأقل في نسبة مؤثرة منها، وذلك لكي يتم تشجيع أصحاب المبادرات على الدخول في المشاريع الاقتصادية، ويعطيهم الحافز الكافي للمحافظة عليها.

وقال التقرير بالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد انهت مؤشراته الثلاثة تداولات الأسبوع في المنطقة الخضراء، في ظل استمرار عمليات التجميع والشراء على الأسهم القيادية والثقيلة. وقد جاء ذلك وسط أداء هادئ ومستقر نسبيا مقارنة مع الأسابيع السابقة، حيث تسيطر على العديد من المتداولين في السوق حاليا حالة عامة من الهدوء والترقب، وذلك حتى تتضح الصورة قبما يخص التعديلات المقترحة على قانون هيئة أسواق المال، بالإضافة إلى انتظارهم لنتائج الشركات المدرجة في السوق للربع الأول من العام المالي الحالي، والتي من المنتظر أن يتم الإفصاح عنها خلال الأسابيع القليلة القادمة.

من جهة أخرى، شهد السوق خلال تداولات جلسة منتصف الأسبوع الماضي عمليات جني أرباح قوية طالت العديد من الأسهم التي حققت ارتفاعات متفاوتة في السابق، وهو الأمر الذي شكل عامل ضغط قوي على مؤشرات السوق الثلاثة، والتي انهت تعاملات الجلسة مسجلة خسائر واضحة، وخاصة المؤشر السعري الذي فقد كل مكاسبه على إثر هذه العمليات؛ إلا أن سرعان ما تمكن السوق بعد ذلك من الارتداد مرة أخرى وتمكنت مؤشراته من تحقيق الارتفاع ثانية، مدعومة من عودة القوى الشرائية على الأسهم القيادية، بالإضافة إلى المضاربات السريعة التي طالت بعض الأسهم الصغيرة أيضا.

وتابع على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 0.32 في المئة ، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 10.15 في المئة ، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 14.53 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2013.

وأضاف أقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7.573.84 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 0.02 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي؛ فيما سجل المؤشر الوزني نموا نسبته 0.84 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 498.84 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.223.66 نقطة، بارتفاع نسبته 0.78 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 4.35 في المئة ليصل إلى 32.39 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 9.39 في المئة ، ليبلغ 194.90 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

سجلت ثمانية من قطاعات السوق نموا في مؤشراتها خلال الأسبوع الماضي، في حين تراجعت مؤشرات القطاعات الباقية. هذا وجاء قطاع السلع الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث أقفل مؤشره عند 1.299.69 نقطة مرتفعا بنسبة 1.93 في المئة . تبعه قطاع الاتصالات في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 1.85 في المئة بعد أن أغلق عند 885.59 نقطة، ثم قطاع البنوك في المرتبة الثالثة، والذي ارتفع مؤشره بنسبة 1.65 في المئة ، مقفلا عند 1.148.29 نقطة، أما أقل القطاعات نموا فكان قطاع المواد الأساسية، والذي أغلق مؤشره عند 1.178.82 نقطة مسجلا ارتفاعا نسبته 0.03 في المئة .

■ قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حجم التداول وبلغ عدد أسهمه المتداولة 448.40 مليون سهم

■ السوق شهد عمليات جني أرباح قوية طالت العديد من الأسهم التي حققت ارتفاعات متفاوتة في السابق

■ سجلت ثمانية قطاعات نمواً في مؤشراتها خلال الأسبوع الماضي في حين تراجعت مؤشرات القطاعات الباقية

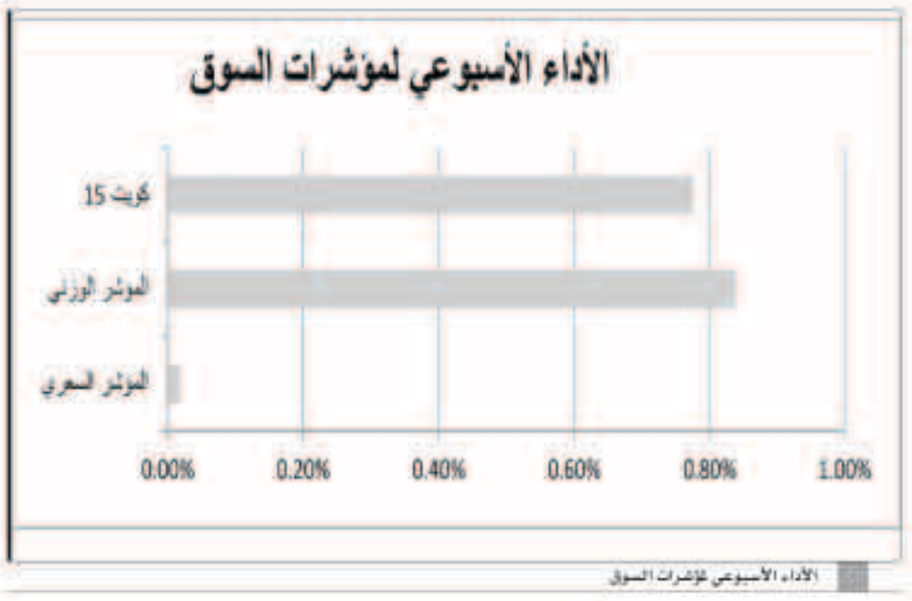

الأداء الأسبوعي لمؤشرات السوق

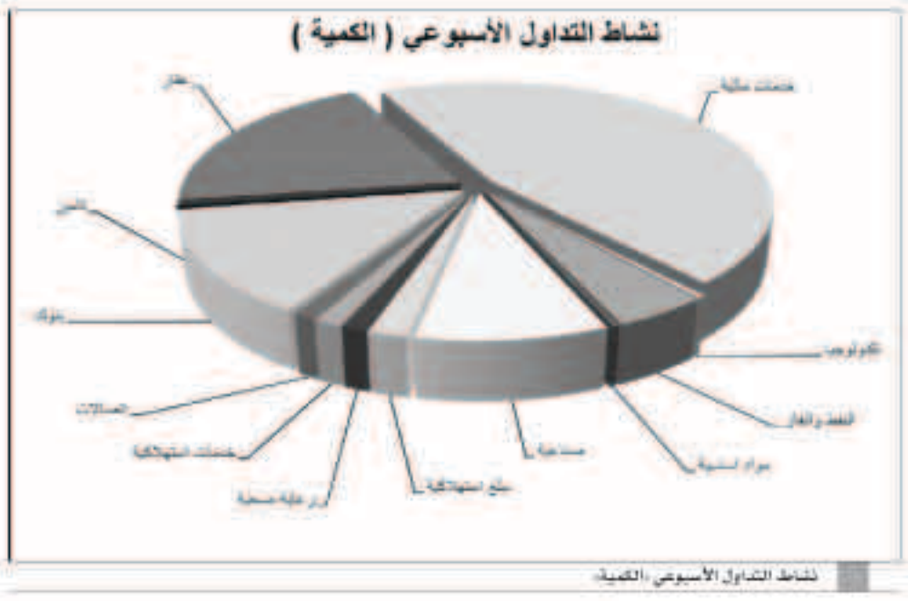

نشاط التداول الأسبوعي (الكمية)

أداء السوق الأسبوعي

في المقابل، جاء قطاع الرعاية الصحية في مقدمة القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث أقفل مؤشره عند 1.077.80 نقطة منخفضا بنسبة 3.72 في المئة . تبعه قطاع النفط والغاز في المركز الثاني، حيث أقفل مؤشره عند 1.189.65 نقطة منخفضا بنسبة 1.30 في المئة . في حين شغل قطاع الصناعية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره تراجعا نسبته 0.57 في المئة مقفلا عند مستوى 1.185.92 نقطة. اما اقل القطاعات تراجعا خلال الأسبوع الماضي، فكان قطاع العقار، والذي اقفل مؤشره عند مستوى 1.345.60 نقطة منخفضا بنسبة 0.23 في المئة

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 448.40 مليون سهم شكلت 46.01 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 193.29 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 19.83 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 13.77 في المئة بعد ان وصل إلى 134.18 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 37.20 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 60.24 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.18 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 42.39 مليون د.ك، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 18.30 مليون د.ك، شكلت 11.30 في المئة من إجمالي تداولات السوق.